العدد (1601) السنة السابعة - الأثنين (7) أيلول 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

غصب عقارات الدولة.. الجريمة المباركة!

د. صباح الباوي

بعد الفراغ في السلطة الذي أعقب تغيير النظام السابق في العراق في ٩ نيسان ٢٠٠٣ وتناغماً مع اعمال السلب والنهب والسطو المسلح التي استهدفت المال العام وطالت دوائر الدولة وممتلكاتها ومنشآتها حدثت جريمة من الجرائم المستمرة كان محلها عقارات الدولة ومجمعاتها السكنية ومبانيها الحكومية حيث استغلت مجاميع من الاشخاص المدججة بالسلاح حالة اللانظام وتلاشي القوات الامنية لتسطو سطواً مسلحاً على تلك العقارات والمجمعات السكنية وتغصبها عنوة إما من شاغليها او من الدولة باعتبارها الصاحب الشرعي للمال العام.

ولقد عنونت تلك المجاميع فعلها غير المشروع بعناوين شتى، فمن قائل انهم فقراء معدمون محرومون يستحقون بأوصافهم تلك عقارات الدولة باسم العدل والقسط، ومن قائل انهم فئات حرمت من تملك اي شبر في البلاد وهذا يشرعن لها غصبها لحقها بالقوة من عيون الدولة التي طالما ادارت لهم ظهرها، ومن قائل ان عقارات الدولة كانت حكراً على ازلام النظام السابق ومقربيه وحان في العراق الجديد وقت التغيير وتعويض المغضوب عليهم ايام النظام السابق.

ومن الجدير بالذكر ان الحكومات العراقية المتعاقبة التي شكلت بعد نيسان ٢٠٠٣ وقفت حيرى وخجلى امام اولئك الذين سطوا على المال العام بل وتطور الامر اكثر لتكون له ابعاد سياسية وانتخابية، فصار استرضاء غاصبي عقارات الدولة ومنتهكي حرمة مالها العام امراً مألوفاً لاسيما قبل الانتخابات التي يزخر بها عراقنا الجديد وهو الامر الذي نلمس حصوله بوضوح هذه الايام والتي بدأت فيها حمى الدعاية الانتخابية ووعود المرشحين مبكراً وكأن الفعل الذي قام به الغاصبون لامملاك الدولة مبارك ومشروع رُدَّت به الحقوق والمظالم الى اهليها.

لقد ادى هذا الامر الى تشكيل مشهد تراجيدي غاية في الشذوذ والغرابة في الساحة العراقية، ففي الوقت الذي أريد فيه للعراق الجديد ان يكون دولة القانون والمؤسسات وارسى فيه دستورُه الاسسَ اللازمة لبناء تلك الدولة وفي الوقت الذي تحرص كل الحكومات العراقية المتعاقبة على ان تكون للقانون الكلمة العليا في خطاباتها السياسية وبرنامجها الحكومي وللمشروعية القول الفصل في الحكم على التصرفات التي تصدر عن الحكام والمحكومين، نقول في هذا الوقت عينه تمر السنون على الدولة العراقية ولا ينبس احد ببنت شفة بشأن التجاوز على الاموال العامة وعقارات الدولة تحديداً ناهيك عن مباركة مستجدي الاصوات من المسؤولين الذين يباركون الغاصبين ويداهنونهم ويتوعدون من يحاول ان يقلق عليهم سكونهم في الشقق والعقارات المغتصبة بالويل والثبور.

واذا كان امر غصب المال العام والسطو عليه مثار جدل في وسائل الاعلام وعند صناع القرار والمسؤولين الذين قد يرضون او لا يرضون بذلك الغصب الا ان الامر ليس مثار جدل على الصعيد القانوني فللاموال العامة كما تنص المادة ٢٧/اولاً من الدستور الدائم حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن، كما نصت الفقرة ثانياً من المادة ذاتها على ان "تنظم بقانون الاحكام الخاصة بحفظ املاك الدولة وادارتها وشروط التصرف فيها والحدود التي لا يجوز فيها النزول عن شيء من هذه الاموال"، ولا يحتاج النص الى لبيب ومختص بالشأن القانوني ليبين ان اي تصرف بالاموال العامة ومنها العقارات المذكورة والتنازل عنها لا يمكن ان يحصل دونما قانون يسنه مجلس النواب ينظم هذا الامر وبالتالي فان الوعود الكريمة التي يمن بها المسؤولون في السلطة التنفيذية مهما سما وصفهم على من اغتصب عقارات الدولة لا قيمة لها وهي مخالفة للدستور، اضافة الى ذلك فإن المساس بعقارات الدولة يعد بوضوح جريمة جنائية يعاقب عليها قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ اضافة الى التشريعات التي صدرت في عهد النظام السابق والتي لا تزال نافذة بحكم المادة ١٣٠ من الدستور الدائم كونها لم تلغ او تعدل، فالقرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٤ النافذ اعتبر من سكن من غير اذن او عقد مسبق داراً او شقة تعود للغير قد ارتكب جناية تتراوح عقوبتها بين الحبس ثلاث سنوات الى السجن عشر سنوات ولكن العقوبة تكون السجن مدة لا تقل عن عشر سنوات اذا كانت الدار او الشقة تعود للدولة، ومعنى هذا ان العقوبة قد تصل الى السجن مدة خمسة عشر عاماً بدلالة المادة ٢٥ من قانون العقوبات المذكور وبالتالي فإن غصب دور وشقق الدولة يعد جناية بل ويترتب على الساكن الغاصب ان يسدد ضعف اجر المثل وضعف قيمة الاضرار الناجمة عن سكن الدار او الشقة كما نصت على ذلك المادة ثانياً من القرار رقم ٣٦ المذكور لا ان يُبارك غصبه ويمتدح فعله ويسترضى جنابه.

إن ارتكاب جناية غصب عقارات الدولة وشغلها بغير وجه حق قد بني كما اسلفنا على حجج مختلفة، ولكن الذي فات الغاصبين وحتى المسؤولين او بعض الاعلاميين الذين قد يلتمسون للغاصبين الذرائع ان اي حجج مهما كان وصفها وسواء اكانت اقتصادية ام اجتماعية ام سياسية لا يمكن ان تقوم كاساس لتبرير المساس بحرمة المال العام هذا اذا كان لتلك الحجج اي اساس من الصحة، فمسألة الفقر والمظلومية والمحرومية لم يثبتها دليل ومعلوم ان الشارع العراقي يتندر بحكايات عن الكثير من غاصبي شقق المجمعات السكنية الحكومية من ان لكثير منهم عقارات في بغداد والمحافظات وان الكثير منهم قد اجر الشقق التي غصبها الى اخرين بالعديد من الاوراق الخضر فضلا عن الغصب العائلي للطوابق وهو امر معروف في العديد من المجمعات السكنية الحكومية حيث تتولى عائلة بكل افرادها الفقراء غصب طابق باكمله حتى يلتم شملها، ونظرة سريعة على كراجات تلك المجمعات المغتصبة وما تحويه من السيارات الفارهة تكفي لتشرح فقر الفقراء وعوز المعوزين الذين يقطنونها، وبذلك نجزم ان الفقر وإن ثبت ووجد لا يقوم البتة اساساً لتبرير غصب عقارات الدولة، والقول بغير ذلك سيأتي بنتائج كارثية على البلاد والعباد حيث انه سيشرعن لكل من ادعى الفقر ان ينهب عقاراً دونما خشية حيث انه لن تتم مواجهته الا بتعويضات سخية وابتسامات المسؤولين الطيبين الذين لا يرضون اخراجه من العقار المغتصب خشية ان تتلبد اجواؤهم الانتخابية بغيوم غير مرغوب فيها اضافة الى ما سيتحصلون عليه من اصوات ملوثة بالمال العام الحرام من هذا المجمع السكني المغتصب او ذاك والذي يقطنه البعض ممن يهددون على مرأى ومسمع من الجميع ومن على شاشات الفضائيات بَقتْل كل من يحاول إخراجهم ولو بحكم قضائي او يُقتَل دون شقته على اساس ان من يقتل دون ماله فهو شهيد!!!.

وعلى اية حال فإن على الدولة التزاماً دستورياً في النهوض بالفئات الفقيرة وذات الدخل المحدود ويكون ذلك بموجب آليات رصينة واجراءات قانونية واضحة وشفافة ومن خلال وزارات الدولة ومؤسساتها المعنية كوزارات العمل والشؤون الاجتماعية والاسكان والمراة والصحة وغيرها لا ان يكون الفقر عنواناً لحملات الغصب والفتح المبين لعقارات الدولة وممتلكاتها، ولعل من المثير للدهشة ان الحكومة قد صرفت تعويضات لغاصبي عقاراتها لترغيبهم مرة في إخلاء تلك العقارات بالتي هي احسن او لتعويضهم مرات عن الاضرار التي تلحق بالشقق التي اغتصبوها جراء تفجير هنا وتفخيخ هناك حتى يتسنى لهم شغل تلك العقارات المنهوبة وهي مهيأة بجميع مستلزماتها ومرافقها العصرية، ومعلوم ان هذا الصرف لا يجد له اساساً في اي قانون من قوانين الدولة العراقية القديمة والحديثة وهو في احد مضامينه يشكل معاقبة للفقراء الشرفاء الذين لم ينهبوا عقارات الدولة والذين يزخر بهم المجتمع وقد آثروا ان يفترشوا الارض ويلتحفوا السماء على ان يغتصبوا عقاراً وكأن الدولة بتعويض مغتصبي العقارات تعاتب من لم يسرق المال العام ويغتصب له ولاولاده شقة او داراً!

إن حالة الفقر والمحرومية التي يدعيها الغاصبون لعقارات الدولة لا بد من ان تكون قد زالت بعد ست سنوات من الشغل المجاني لتلك العقارات ولا بد من انهم قد وفروا خلال تلك السنين من المال ما يسمح لهم ان يخلوها ويبقوا على ما تبقى من ماء الوجه لاسيما ان الحكومة قد تعاملت معهم بأبوية ورحمة واجزلت لهم العطاء كما لم تجزل لاي فقير شريف لم يرض بمس اموال الدولة وعقاراتها، ونتساءل فيما اذا كان معيار الفقر هو الذي يشغل على اساسه الناس عقارات الدولة المغتصبة في زمننا الموحش هذا: افلم يئن الاوان بعد ست سنين ان يرحل الفقراء الحاليون ويتركوا تلك العقارات والشقق لفقراء جدد من الذين يملأون احياء بغداد وازقتها، إلا يوجد في العراق إلا هؤلاء الفقراء الذين غصبوا مجمعات الدولة السكنية واستقروا فيها ولم يبق فقراء غيرهم؟

لقد اتخذت الحكومة الحالية قرارات جريئة حول مسألة اسمتها تلطيفاً بالتجاوز على عقارات الدولة وهي في الحقيقة غصب لتلك العقارات وقد قال القضاء العراقي القول الفصل والكلمة الحقة بضرورة إخلاء تلك العقارات وتسليمها لمؤسسات الدولة، الا ان ما يثير الحيرة والاستغراب تلك التصريحات التي يدلي بها بعض المسؤولين والتي يمنحون فيها وعوداً بالابقاء على الغاصبين بل وتمليكهم ما غصبوا ويتوعدون فيها من يحاول ان يمس أيّ جان او يطبق بحقه حكم القضاء بإخلاء العقّار، ولا ريب ان هذه التصريحات تعد انتهاكاً خطيراً لمسلمات دولة القانون ولأحكام الدستور والتشريعات النافذة ومساساً مبيناً بهيبة القضاء واستقلاله ونفاذية حكمه وعودة سريعة لعراق ما قبل القانون والمؤسسات والامن، ونرى لزاماً ان يجري محاسبة المسؤولين المحليين والحكوميين الذين يجعلون من تصريحاتهم ووعودهم الكريمة بديلاً عن الدستور والقانون وسلطان القضاء، والقول بغير ذلك يوجب على الدولة ان تتخلى عن القواعد الجنائية التي تجرم انتهاك حرمة المال العام والسطو على عقاراتها حيث اصبح وجود تلك القواعد القانونية الى جانب تلك التصريحات لا معنى له، وأزعم ان دولة القانون التي نحلم بها ويحلم بها رجالات الدولة الوطنيون قد اصبحت اليوم على مفترق طرق خطير؛ فإما ان يصار الى إنفاذ حكم القانون ورد الهيبة للدولة ومؤسساتها وتطبيق حكم القضاء في قضية انتهاك حرمة عقارات الدولة، وإما ان تخلع الدولة عباءة اخرى من عباءات هيبتها وتؤثر السكوت على الانتهاك الصريح للقانون والغصب المبين للمال العام وإسكات صوت القانون وحكم القضاء.

> وأزعم ان دولة القانون التي نحلم بها ويحلم بها رجالات الدولة الوطنيون قد اصبحت اليوم على مفترق طرق خطير ؛ فإما ان يصار الى إنفاذ حكم القانون ورد الهيبة للدولة ومؤسساتها وتطبيق حكم القضاء في قضية انتهاك حرمة عقارات الدولة، وإما ان تخلع الدولة عباءة اخرى من عباءات هيبتها وتؤثر السكوت على الانتهاك الصريح للقانون والغصب المبين للمال العام وإسكات صوت القانون وحكم القضاء.

الحواضن التكنولوجية والاستقلال السياسي

د. محمد عز الدين صندوق

لم يؤثر نشاط اجتماعي بالمجتمع الإنساني قدر ما أثرت وتؤثر التكنولوجيا. التكنولوجيا الآن هي عصب الحياة المعاصرة وأساسها لا يمكن لأي مجتمع أن يبني ويعيش من دون تكنولوجيا، ومن يملك التكنولوجيا يملك السيطرة في مجال عملها، التكنولوجيا ليست جهازا أو مجموعة أجهزة، إنها منطق متكامل تشمل الابتكار والبحث والصناعة والاقتصاد والسياسة، وهناك الآن اتجاهات فكرية كبيره تتناول التكنولوجيا.

التكنولوجيا الآن هي في كل مفردة من مفردات حياتنا مهما كانت بسيطة، نحن نعيش في بحر التكنولوجيا الهائل وتمثل التكنولوجيا الأوكسجين الذي لا حياة بدونه، إنها الآن أوكسجين الحضارة المعاصرة، إنها مسؤولة عن الماء الذي نشرب والرداء الذي نلبس والدواء الذي نتعالج به والغذاء الذي نأكل وصوت الأذان الذي نسمع...

لقد تطورت التكنولوجيا المعاصرة على الأسس العلمية التي تم اكتشافها خلال القرون الأربعة الماضية، والمجتمعات التي ساهمت في تطوير المعرفة العلمية خلال تلك الفترة تمتلك الآن السيطرة التكنولوجية. لقد كانت المجتمعات الغربية صاحبة الأولوية في هذا البناء وهي الآن تملك زمام المبادرة الدولية في جوانب الحياة كافة.

القرون الأربعة الماضية هي التي تفعل فعلها الآن، ولو لاحظنا النشاط الاستعماري خلال تلك الفترة نجد أن النشاط التكنولوجي كان هو الأساس في توسيع وترسيخ الاستعمار، إن مصير العالم بيد اللاعب التكنولوجي، من جانب آخر عاشت الدول المستعَمرَة من قبل الاحتلال المتخلف مثل الدولة العثمانية (الرجل المريض) عصرا كارثياً فقدت خلاله زمام المبادرة التكنولوجية في عصرنا الراهن. لقد عاشت دول الرجل المريض احتلالين الأول احتلال متخلف وبغطاء إسلامي والثاني متطور غربي وبأغطية مختلفة، لقد فقدت دول الرجل المريض إمكانية بناء التكنولوجيا أو لنقل توفير الأوكسجين لمجتمعاتها في عصرنا الحاضر، لذا دخلت هذه الدول القرن العشرين ولا تزال حتى الآن في حواضن الأوكسجين الغربي، لا يمكن لهذه الدول الضعيفة البناء أن تعيش منفردة (مستقلة) من دون تكنولوجيا أو أوكسجين الحضارة.

المعاصرة بلا شك تعني لدى الكثير من العرب والمسلمين الغرب وإنتاجاته الفكرية والتكنولوجية. لذا دائما ما يتهم كل من يدعو إلى التحديث بأنه غربي في المجتمعات العربية وذلك لعدم وجود حاضر عربي متطور فالماضي هو الموجود الوحيد ولكي تكون عربيا مسلما يجب أن تعيش في الماضي! ورغم أن هذه المجتمعات لا يوجد شيء في حياتها غير مستورد أو غربي المنشأ فإنها تقف أمام أي تحديث بتهمة انه غربي.

مشكلة الاستعمار والدول المستَعْمَرة في الوقت الحاضر هي مشكلة من يملك القوة ومن لا يملكها، والقوة في الوقت الحاضر هي قوة التكنولوجيا. لا يوجد الآن مجتمع قادر على الاستقلال بصورة مطلقه، الغرب عموما وحتى الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد في الكثير من مصادرها على دول العالم المختلفة و لكنها لحد الآن هي المصدر الأساسي للإبداع العلمي والتكنولوجي في العالم.

بالنسبة للدول العربية التي فقدت زمام المبادرة العلمية منذ قرون فإنها تعيش بعيدا عن هامش الحضارة العالمية الآن، وأبعد ما تكون عن عالم العلوم والتكنولوجيا التي يمكن أن تسند مجتمعاتها هذه المجتمعات لا تملك إمكانية الدفاع عن نفسها أو إطعام أبنائها بإمكاناتها الذاتية، إنها لاتزال تعيش مخلفات الرجل المريض.

لنأخذ العراق نموذجا والعراق قد يكون أفضل كثيرا بإمكاناته العلمية من بعض الدول العربية والإسلامية، يمتلك العراق إمكانات صناعية كبيرة ولكنها مستوردة وليس هناك أية تكنولوجيا وطنية وكذلك الكثير من المواد الأولية الداخلة في الصناعة كانت تُستورد من الخارج وهو بذلك حاله حال كل الدول العربية، لقد كان العراق على المستوى السياسي مستقلا سياسيا و يفخر باستقلاله السياسي.

ونتيجة لكارثة سياسة متهورة عاش العراق حصاراً دولياً استمر من أواخر عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٣، رغم أن هذا الحصار لم يكن حصارا كاملا مطلقا (هناك بعض التكنولوجيا كان من المسموح دخولها لأسباب إنسانية أو قد يتم إدخال البعض بطرق أخرى) إلا انه ترك مأساة حضارية كبيرة كان الشعب العراقي ضحيتها، لقد كانت السلطة السياسية ابعد ما تكون عن تصور الحجم الحقيقي للإمكانات التكنولوجية المحلية التي يمكن أن تلعب دورا بديلا في هذا الظرف القاسي ولكن كان الاستقلال السياسي الخدعة الكبرى التي تعيشها تلك القيادة ويعيش الكثيرون مثلها هذه الأحلام. لقد أظهر هذا الحصار بوضوح الكثير من المشاكل وهذه البعض منها:

١.مشكلة اعتماد العراق على الثروة النفطية فقط كمصدر تمويل وحيد تقريبا.

٢.مشكلة الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة وعدم وجود تكنولوجيا ذات جذور وطنية.

٣.الفجوة الكبرى ما بين البحث الأكاديمي المحلي والإمكانات الصناعية المحلية والتي هي أساسا تكنولوجيا مستوردة.

٤.البعد الحضاري الشاسع للفرد البسيط عن العلوم التطبيقية و إمكانية الاجتهاد الفردي في استخدامها في حياته اليومية.

٥.مشكلة علاقة السلطة بالعلم و التكنولوجيا.

٦.عدم وجود منظومة علوم وتكنولوجيا كفوءة ومترابطة ويمكن أن تطرح البديل.

لقد أعطى الحصار مؤشرا حقيقيا عن مدى هشاشة الوضع العلمي والتكنولوجي المحلي للعراق والذي هو بلا شك مماثل لدول المنطقة أن لم يكن أفضل من البعض منها، ولو تعرضت أي دولة من دول العالم العربي أو الإسلامي لما تعرض له العراق لربما عاشت مأسي أفظع واكبر.

فهل كان العراق مستقلا؟ العراق لم يكن مستقلا لأنه لم يكن بمقدوره إدارة كيانه ذاتيا وبصورة كبيرة انه لم ولن يستطيع الخروج من الحاضنة التكنولوجية وبالتأكيد هو ذات الحال بالنسبة لجميع الدول والمجتمعات في المنطقة.

إن كل هذه الدول و للأسف تعيش استقلالا بعيدا عن التكنولوجيا وهذا ما قد يعد وهما كبيرا. وقد لا يكون حتى وهما إعلاميا لأنها لا تملك تصنيع تكنولوجيا الإعلام و الدعاية، إنها لا تملك تكنولوجيا تصفية المياه لشعوبها لأنها تستوردها كمعلومة وكتكنولوجيا، لا تملك أية دولة من هذه الدول إمكانية صناعة أعلامها الوطنية بمصانع من تكنولوجيتها المحليه. ولا تستطيع أن تدافع أو تحارب إلا بالمقدار المسموح لها من قبل الدول المنتجة للسلاح الذي تشتريه. وحتى الكتب الدينية و مستلزمات الإرشاد الديني يتم استيراد أجهزتها من بلاد "الكفار" التي أبدعت وصنعت تلك التكنولوجيا و الأماكن المقدسة هي الأخرى يتم تطويرها بتكنولوجيا يبدعها "الكافرون". والأدهى من ذلك تتبارى الشركات الصناعية الأجنبية على توفير مستلزمات دينية محلية بإطار تكنولوجي معاصر مثل الساعة التي تطلق الأذان أو أجهزة البحث عن القبلة... والطامة الكبرى لهذه الدول أو المجتمعات أن يعيب أحدها الآخر على مدى استقلاله وكأن كل واحد منها قطب عالمي فريد، لقد فقدت تلك المجتمعات إمكانية أن تكون دولاً مستقلة منذ أن فقدت حرية التفكير ورضت الاستعباد الفكري المؤدلج منذ قرون، أنها لا تملك سوى حدود رسمها اللاعبون التكنولوجيون أما داخل الحدود فيمكن أن تلعب بمقدراته الدول المصنِعة للتكنولوجيا، ورحم الله امرأ عرف قدر نفسه...

ينشر بالاتفاق مع مشروع منبر الحرية

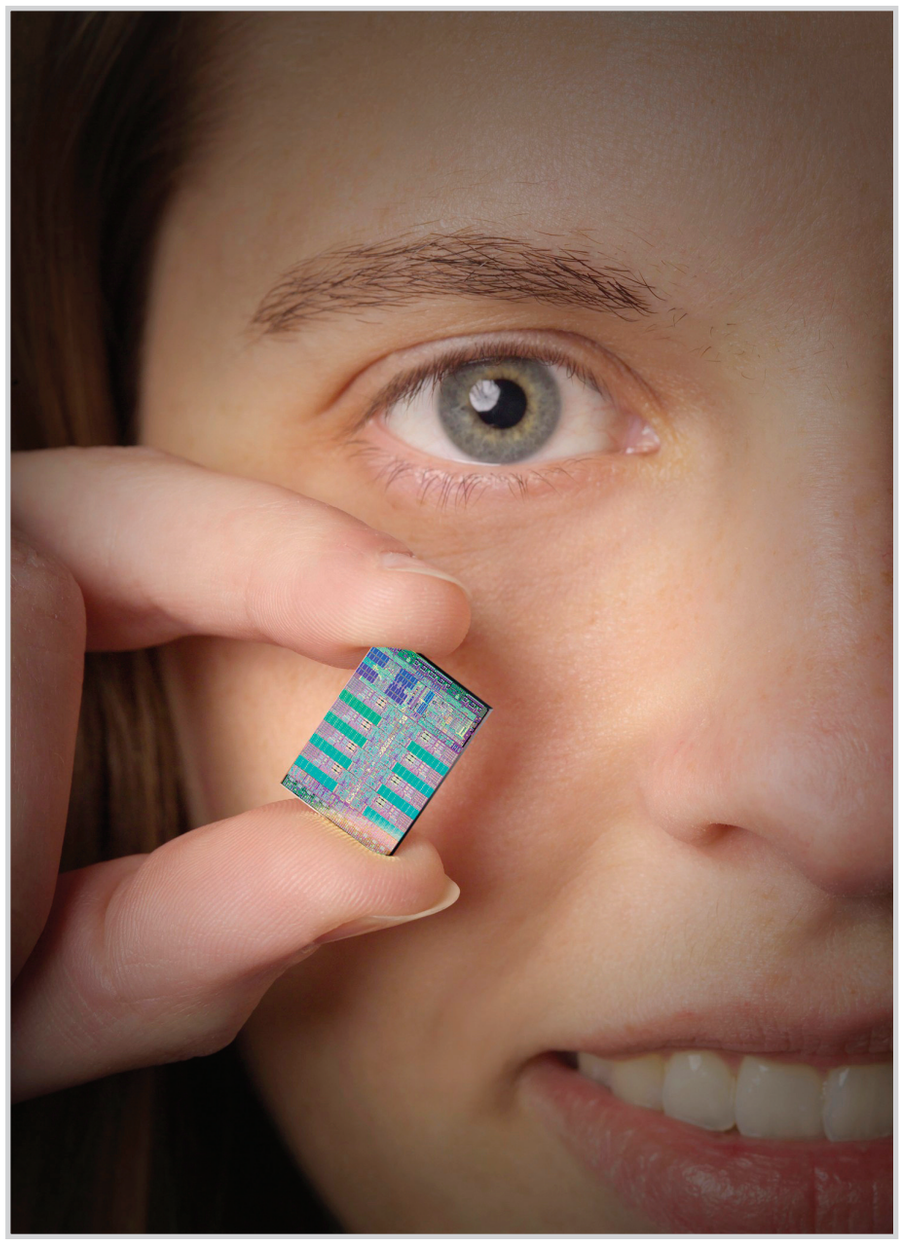

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١ .يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .
٢ .ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@ yahoo.com